اقتصاد

فوق الطاولة

فككوا صندوق «المركزي» الأسود

علي نزار الآغا

للأسف.. خسرت الليرة السورية نحو ٩٢٪ من قيمتها أمام الدولار الأميركي، إذ ارتفع سعر صرف الدولار أمام الليرة بأكثر من ١٢ ضعفاً على مدار سنوات الحرب الدامية على سورية، ولا يزال صندوق المصرف المركزي «الأسود» خارج دائرة الاهتمام الرسمي، إما لجهالة الكثير من أعضاء الحكومة بالسياسة النقدية وعلاقتها بمستوى الفقر، أو لدخول بعضهم في شراكات مع كبار المضاربين بالدولار، لأسباب ربحية أو غير ذلك، أو لعدم قدرة البعض على الخوض في غمار السياسة النقدية والتدقيق فيها، لأسباب مرتبطة بالصلاحيات الفعلية والعواقب الوخيمة.. أو لخلطة عجيبة من كل تلك العوامل.

اليوم، وقد أصبح وسطي دخل الموظف أقل من ٥٠ دولاراً فقط، أصبح لزاماً على الحكومة أن تفكك صندوق المركزي الأسود بحثاً عن الأسباب الحقيقية، والمخفية، المسؤولة عن انخفاض قيمة الليرة، في الوقت الذي تتحسن فيه كل مؤشرات الاقتصاد والسياسة والميدان العسكري، وهذه الـ«لزاماً» تعني حالة طوارئ نقدية، اليوم قبل الغد، وبأقصى درجات المسؤولية.

وللمساعدة، نقدم لرئاسة الحكومة بعض كلمات السرّ، التي ترشدها في الغور بملفات الصندوق الأسود الذي يمثل تسجيلات كل عمليات المصرف المركزي، والتي ساهم بعضها بانخفاض قيمة الليرة السورية، أولها، شركات الصرافة المرخصة التي تملك حصرية بيع دولار التدخل للتجار بملايين الدولارات يومياً، فما سبب هذه الحصرية يا ترى؟ علماً بوجود أحاديث كثيرة في السوق بعضها قد يمتلك معلومات صحيحة يجب على الحكومة التوقف عندها ملياً في هذا الخصوص.

بعض تلك الشركات أغلقت منذ فترة وتم توقيف أحد مديريها لدى الجهات المختصة، وأجري تحقيق موسع معه، في حين توارى بقية المديرين عن الأنظار، وأغلقت معظم جوالاتهم، وكان من المفترض أن يحول الملف إلى المحكمة، لكننا فشلنا في الحصول على أي معلومة من القضاء، وكأن الملف اختفى، ثم استأنفت تلك الشركة نشاطها المكثف وكأن شيئاً لم يحدث..

فكيف تجري الأمور في هذه المخالفات؟ ومن المتحكمون الحقيقيون بملفات شركات الصرافة المخالفة؟ وعلى أي أساس يطلق سراحهم ويستأنفون نشاطهم؟ وما الأسباب الحقيقية وراء إغلاق شركات دون غيرها أحياناً؟ هل هناك مخالفات حقيقية، أم صراعات بين كبار الملاّك وتصفية حسابات؟

ماذا استفادت الدولة من عمليات التدخل التي أعلن عنها سابقاً في لبنان؟ وهل كان التدخل حجة لتغطية تهريب الدولار خارج البلد، لأن الدولار واصل ارتفاعه بتسارعات مختلفة منذ تلك الخطوة؟ أما كانت خطوة جادة لتخفيض الدولار في الخارج وسحب الليرة السورية، لكن تم استغلالها من البعض لتغطية عمليات التهريب؟ ومن يقوم بعمليات التهريب في حال كانت موجودة بالفعل؟ ومن يراقب السيارات التي تنقل الدولارات إلى لبنان؟ وهل هناك وثائق مرور مزورة لتلك السيارات؟

الشركات الوهمية، وطلبات الاستيراد الوهمية، والشهادات الجمركية المزورة.. ألا تشكل طريقة ميسرة ومضمونة لسرقة دولارات الاحتياطي النقدي من المضاربين الذين يقدمون أنفسهم على أنهم تجار؟ وهل جميع المستوردين هم تجار فعليون، أم بعضهم شغيلة لدى بعض شركات الصرافة أو بعض المضاربين الكبار، يتم استخراج سجلات تجارية لهم، وطلبيات وفواتير مزورة بهدف الحصول على التمويل بالدولار بسعر منافس بقصد المضاربة فيه أو تهريبه خارج البلد؟

كل هذه الشكوك، وغيرها الكثير من ملفات التلاعب، يمكن كشف خيوطها بتفكيك صندوق المركزي الأسود، والبحث والتدقيق في عملياته اليومية، وكشف جودتها وصحتها، وبعد كشف عمليات التزوير والتلاعب وحلحلة الخيوط المتشابكة لمافيات الدولار يمكن عندها الحديث بشكل جدي عن ضبط سوق الصرف، وفتح صفحة جديدة مع السلطات النقدية أساسها الثقة، وليس الشك، فضعف الثقة يمثل الحاضن الأساسي لنمو أي عمليات مضاربة وتلاعب بالعملة الوطنية، وآليات ذلك تعرفها السلطات النقدية جيداً على اعتبار أنهم فنيّون.

هامش نقدي:

البيانات التي يرسلها مصرف سورية المركزي بشكل شبه يومي لوسائل الإعلام لا ترتقي لمستوى الخبرة الفنية للمصرف، ومعظمها مكرر وتبريري بسيط وخاصة عندما ينقل المركزي عن لسان مصادر في السوق!!

دراسة حديثة: ٨٧,٤٪ من سكان سورية تحت خط الفقر والأسرة تحتاج ٦ أضعاف دخلها الحالي

علي محمود سليمان
محمد راكان مصطفى

اقترحت دراسة حديثة عن الوضع الاقتصادي في سورية ضرورة رفع العقوبات الاقتصادية الدولية عن سورية، بما يسهم في تحسين حالة الاقتصاد السوري وعودة المهجرين السوريين إلى وطنهم ولاسيما أن أعداداً كبيرة منهم هاجرت إلى الخارج بسبب انخفاض مستوى المعيشة ولم تهاجر لأسباب أمنية.

وبينّت الدراسة التي قام بها مشروع جامعة طوكيو للدراسات الأجنبية (TUFS) للاستقصاء الوطني للشرق الأوسط (سورية ٢٠١٦)، أن الحرب دمرت أكثر من ٦٠٪ من البنية التحتية، ووصلت نسبة المواطنين تحت خط الفقر الأدنى إلى ٨٧,٤٪ وفقاً لمعيار البنك الدولي، كما انخفضت نسبة العاملين في قطاعي الصناعة والزراعة (الاقتصاد الحقيقي) إلى ١٧٪ بينما نسبة العاملين في القطاعات الخدمية ٨٣٪.

وذكرت الدراسة التي نفذها مركز الرأي السوري للاستطلاع والدراسات لمصلحة مشروع جامعة طوكيو والتي حصلت «الوطن» على نسخة منها، بأن الإرهاب والأزمة استنزفا معظم الموارد الاقتصادية في البلاد ومصادر الثروة من آبار النفط والغاز والإنتاج الصناعي والزراعي، كما تركت هذه الحرب تأثيرات كبيرة ضارة على سورية كدولة وشعب قدرت خسائرها بأكثر من ٢٠٠ مليار دولار بعد مضي ٥ سنوات من الأزمة.

وانخفضت القوة الشرائية لليرة السورية بشكل كبير عما كانت عليه في العام ٢٠١٠، وإن ما تحتاجه الأسرة السورية الآن يعادل ستة أضعاف متوسط الأجر الحالي.

كما عانى القطاع الصناعي خلال الحرب من مصاعب كبيرة ناجمة عن تدمير معظم المصانع بفعل الأعمال الإرهابية ولجوء الإرهابيين إلى تفكيك عدد كبير من هذه المصانع وتهريبها إلى خارج سورية وبصورة خاصة إلى تركيا، ولاسيما من مدينة حلب، المدينة الصناعية الأولى في سورية.

وحسب الدراسة فإن الحصار الاقتصادي الدولي الذي فرض على سورية أدى لجعل العامل الاقتصادي يلعب دوراً مؤثراً في هجرة المواطنين السورين إلى جانب العامل الأمني، حيث أدى انخفاض مستوى المعيشة لهجرة السكان وخاصة بنسبة كبيرة من المناطق التي صنفت بأنها مناطق آمنة.

مدن كاملة في البادية

ولحظت الدراسة إلى أن مشروع إعادة إعمار المدن والقرى المهدمة وإعادة السكان المهجرين إليها مشروع يفوق طاقة الحكومة السورية لعشرات السنين لأنه يتعلق بعدة ملايين من الناس، في الوقت الذي لا يمكن معه غض النظر عن هذا المشروع نظراً لتأثيره السياسي والديمغرافي السلبي ليس على سورية فقط، وإنما على الدول التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين، ولذلك خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات منها إمكانية تبني مشروع دولي لإقامة مدن كاملة في البادية السورية وفي المنطقة الشرقية من سورية، حيث إن مساحة هذه المنطقة الصالحة للزراعة والخالية من السكان تصل إلى نحو ٦٠٪ من مساحة سورية.

وبينت التوصيات أن ضحايا الحرب الذين تفوق أعدادهم ٢٥٠ ألف شهيد ومفقود، وعدد أفراد عائلاتهم الذين يحتاجون للرعاية لعشر سنوات على الأقل في حدود مليون نسمة هم بحاجة إلى مؤسسة رعاية وتأهيل خاصة مرتبطة بالدولة وتتلقى الدعم من مؤسسات الدعم الإنساني التابعة للأمم المتحدة والدول الرائدة بهذا العمل وفي المقدمة منها دولة اليابان.

حول الدراسة

يشار إلى أن عيّنة البحث تتكون من ١٥٠٠ مفردة على مستوى سورية، موزعة بالتساوي على خمس محافظات. بواقع ٣٠٠ مفردة لكل محافظة، وهي عينة طبقية عنقودية عشوائية منتظمة، وأُخذ فيها التقسيم الطبقي على مرحلتين: المرحلة الأولى التقسيم إلى خمس مناطق جغرافية، وهذه المناطق متواصلة ومتسقة ومتكاملة جغرافياً واقتصادياً وتنموياً وهي: المنطقة الشرقية والجزيرة وتضم محافظات دير الزور والحسكة والرقة، المنطقة الشمالية وتضم محافظتي حلب وإدلب، المنطقة الساحلية وتضم محافظتي اللاذقية وطرطوس، المنطقة الوسطى وتضم محافظتي حمص وحماه، أما المنطقة الجنوبية فتضم محافظات دمشق وريفها والقنيطرة ودرعا والسويداء، وقد تم اختيار محافظة من كل منطقة، وضمن كل محافظة تم اختيار ٣٠ عنقوداً يتراوح حجم كل عنقود من ١٠٠–٢٠٠ أسرة تمثل التنوع الديموغرافي من النواحي الإثنية، والاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال معطيات متوافرة من مصادر عدة منها بيانات المكتب المركزي للإحصاء وبيانات الأحوال المدنية، حيث تم اختيار ١٠ أسر من كل عنقود بطريقة عشوائية منتظمة.

وكان العامل الرئيسي وراء التوزيع المتساوي للعينة الحراك السكاني الكبير بين المدن والأرياف الذي سببته الأزمة السورية، ووفقاً لهذا الحجم من العينة على مستوى المحافظات نضمن الوصول إلى كل الشرائح المستهدفة بما يمثل بنية المجتمع السوري بشكل سليم.

خط ائتماني بيلاروسي «قريباً»

الوطن

وقع معاون وزير الصناعة نضال فلوح ونائب وزير الصناعة البيلاروسي ديمتري كورتشيك بروتوكول الاجتماع الأول لمجموعة العمل السورية البيلاروسية لمتابعة آفاق التعاون في المجال الصناعي وتوطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وذلك في ختام زيارة وفد اقتصادي سوري إلى جمهورية بيلاروس.

وبحسب «سانا» أشار كورتشيك إلى العلاقات المشتركة الجيدة التي تربط البلدين وأهمية إعادة بنائها وتعزيز التعاون بما يحقق مصلحة الشعبين مبيناً ضرورة استمرار العمل لمتابعة تنفيذ البروتوكول الموقع بين البلدين في مينسك عام ٢٠١٥.

وذكر المسؤول البيلاروسي أن هناك أفكارا لمشاريع مشتركة مثل الجرارات وغيرها أدرجت ضمن البروتوكول وأن الجانب البيلاروسي مستعد تماما للتعاون في مختلف المجالات.

من جهته لفت رئيس الوفد السوري إلى أهمية الزيارة والجولات والمباحثات التي قام بها الوفد مع العديد من المسؤولين البيلاروسيين مبديا الرغبة بتوقيع البروتوكول لأعمال اللجنة الفنية الصناعية وضرورة البدء بالإجراءات التنفيذية لترجمة البروتوكول الموقع إلى أمر واقع.

وكشف معاون وزير الصناعة عن إمكانية التوصل إلى نتيجة في موضوع الخط الائتماني البيلاروسي خلال الفترة القليلة القادمة حيث إن المشاريع المتفق عليها ستبدأ بالتنفيذ فور الموافقة على الخط المذكور.

من جهة ثانية أكد عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها محمد أكرم الحلاق اهتمام اتحاد غرف الصناعة بفتح آفاق جديدة للتعاون مع بيلاروس وخاصة «أن الوضع الاقتصادي في سورية مستقر بشكل عام وأن الطرق الرئيسية والمرافق والمطارات آمنة والمدن الصناعية تعمل على مدار الساعة» وتنتج السلع والخدمات اللازمة للسوق الداخلية وتقوم بتصدير الفائض للدول المجاورة.

ورأى الحلاق «أنه عندما يكون القطاع الصناعي الخاص قوياً والتعاون بين الدول الصديقة لسورية والحكومة السورية متينا سنتمكن عندئذ من بناء القاعدة والركيزة الصناعية الكبيرة في سورية وبمساعدة أصدقاء الشعب السوري».

بدوره أشار أمين سر مجلس رجال الأعمال السوري البيلاروسي قتيبة حسن إلى نجاح زيارة الوفد الاقتصادي السوري إلى بيلاروس ومباحثاته مبيناً ضرورة وجود بنك وسيط لتسهيل التبادل التجاري والمشاركة في إعادة الإعمار، وكان الوفد بحث مع رئيس غرفة تجارة صناعة بيلاروس فلاديمير اوكوشوفيتش أفق التعاون والتبادل التجاري للمنتجات الصناعية السورية وضرورة فتح الأسواق البيلاروسية أمام المنتجات السورية من خلال وضع أسعار تأشيرية مخفضة للسلع السورية بموجب لوائح محددة يتفق عليها.

ووجه خلال الزيارة عضو الوفد محمد أكرم الحلاق الدعوة لرجال الأعمال في بيلاروس لزيارة سورية والاطلاع عن قرب على الفرص والمجالات الاستثمارية في سورية وبحث آفاق التعاون المشترك. وكان الوفد الاقتصادي السوري بدأ زيارته في الثالث من الشهر الحالي إلى جمهورية بيلاروس وحضر فعاليات المنتدى الاقتصادي الدولي بالعاصمة والتقى عدداً من المسؤولين البيلاروسيين.

المركزي يصف ارتفاع الدولار «بالبلبلة» ومستمر «بالتدخل»

الوطن

شهدت أسعار صرف الدولار الأميركي انخفاضات متباينة يوم أمس أمام الليرة السورية في تعاملات السوق غير النظامية «السوداء» مقترباً من مستوى ٦٠٠ ليرة سورية، بعد أن ارتفعت الأسعار بشكل متباين فوق مستوى ٦٢٠ أمس الأول.

من جانبه أكد مصرف سورية المركزي أن ما يحدث من بلبلة في سوق القطع الأجنبي وما يسوق من أسعار صرف لليرة السورية مقابل الدولار إنما يأتي ضمن الحملة الشرسة للضغط على الشعب السوري.

وفي بيانٍ تلقت «الوطن» نسخة إلكترونية منه بيّن المركزي أنه يسعى جاهدا وبكامل كوادره للدفاع عن سعر صرف الليرة السورية، مشيراً إلى أن اعتماد المستهلك على المنتج المحلي والعزوف عن المستورد والحد من عمليات التهريب تسهم بشكل إيجابي في تخفيف الطلب التجاري على القطع الأجنبي، وأشار المركزي إلى استمراره بعملية التدخل في سوق القطع الأجنبي بشكل يومي عبر المصارف وشركات الصرافة وجاهزيته لتلبية كامل حاجة السوق من القطع الأجنبي مهما بلغت لغرض تمويل المستوردات والاحتياجات غير التجارية المبررة كالطبابة والدراسة، كما أعلن المركزي عن تثبيت سعر صرف تمويل المستوردات عند مستوى ٥١٥ ليرة سورية للدولار الواحد وتحديد سعر صرف تسليم الحوالات عند مستوى ٥١٥ ليرة للدولار، وحدد المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ ٥١٢,٥٠ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٥١٢,٦٥ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة.

وفي سياق آخر، كشف رئيس جمعية الصاغة في حلب عبدو موصللي أن السبب الآخر لحالة الجمود في السوق يعود لارتفاع الأسعار بشكل كبير، تحت تأثير الارتفاع الجنوني لسعر صرف الدولار في السوق السوداء، على الرغم من صدور تسعيرة رسمية كل يوم من جمعية الصاغة في دمشق، وكان سعر غرام الذهب عيار /٢١/ يوم أمس الأول قد سجل ٢١٨٠٠ ليرة سورية، ولكن هناك من وضع تسعيرة ٢٤٥٠٠ ليرة سورية، نتيجة الارتفاع السريع لسعر الصرف بعد إعلان السعر الرسمي، وهو ما يزيد من جمود الحركة في الأسواق.

وحذر رئيس جمعية الصاغة في حلب من أن الانفلات الكبير في الأسعار قد يسبب حالة شلل كامل للأسواق في كل المحافظات، ولذلك من الضروري عقد اجتماع بأسرع وقت بين جمعيات الذهب الثلاث ووزارة المالية وباقي الجهات المعنية لإيجاد حلول لواقع الأسعار. مشيراً إلى أن وضع سوق الذهب في حلب يمر بأصعب مراحله نتيجة عمليات القصف العشوائي من العصابات الإرهابية المسلحة على أحياء حلب.

١٥ ألف مواطن من ذوي الدخل المحدود اقترضوا ٣,٨ مليارات ليرة من «التسليف» في ٤ أشهر

الوطن

كشف مدير عام مصرف التسليف الشعبي محمد حمرة لـ«الوطن» أن المصرف حتى نهاية نيسان منح ١٥٤٥٠ قرضاً لمحدودي الدخل بقيمة تجاوزت ٣,٨ مليارات ليرة سورية، بعد أن استأنف المصرف منح قروض محدودي الدخل نهاية العام الماضي.

وفي تفاصيل القروض بلغ عدد القروض الممنوحة في محافظة دمشق ٦٩٤ قرضاً بما يزيد على ١٧١ مليون ليرة سورية، وفي ريف دمشق تم منح ١٠٥ قروض بقيمة ٢٦,٧ مليون ليرة سورية، على حين بلغ عدد القروض الممنوحة في محافظة السويداء ٢٠٢٠ قرضاً بقيمة تجاوزت ٤٧٢ مليون ليرة سورية، ووصل عدد القروض الممنوحة من المصرف في محافظة حمص ٦٤٦ قرضاً بقيمة تجاوزت ١٦٩,٩ مليون ليرة سورية، وفي حماه بلغ عدد القروض الممنوحة ٣٦٣ قرضاً بقيمة ٨٦,٧ مليون ليرة سورية.. كما منح المصرف في محافظة اللاذقية ٦٥٤١ قرضاً بقيمة تجاوزت ١,٦ مليار ليرة سورية، وفي محافظة طرطوس منح ٥٠٠٩ قروض بقيمة تجاوزت ١,٢ مليار ليرة سورية، وفي محافظة القنيطرة تم منح ٧٠ قرضاً بقيمة ١٧,٨ مليون ليرة سورية.

وبين حمرة أن المصرف بهدف تأمين أكبر تغطية جغرافية وتسهيل استفادة المتعاملين لدى المصرف من القروض قام بتوسيع الفروع المخولة باستئناف منح القروض من خلال تشميل فرعي مصياف ومحردة في محافظة حماة وبالتالي وصل عدد الفروع المانحة للقروض لدى المصرف ٢٤ فرعاً.

وكان حمرة أكد أن المصرف يحتفظ بسيولة جيدة تمكنه من تأمين كل متطلبات شريحة مقترضي الدخل المحدود، منوهاً بأن المصرف يعمل حالياً لزيادة عدد الفروع المانحة لقروض ذوي الدخل المحدود بهدف الوصول إلى أكبر انتشار جغرافي بخدم المتعاملين حسب الإمكانات المتاحة والظروف الأمنية في المناطق، وعن نتائج اختبارات الجهد التي يقوم بها المصرف، بيّن أنها جيدة وآمنة في التحمل نتيجة لسيولة المصرف العالية ما تجعله قادراً على تحمل أي سيناريو مفاجئ يمكن حدوثه.

يشار إلى مصرف سورية المركزي طلب من المصارف العامة دراسة إمكانية رفع سقف القروض إلى مبلغ ٥٠٠ ألف ليرة، وطلب أيضاً دراسة أثر رفع سقف قروض ذوي الدخل المحدود على عدد المستفيدين من هذه القروض. علماً بأن سقف القروض للمدنيين حالياً هو ٣٠٠ ألف ليرة وللعسكريين ٤٠٠ ألف ليرة.

غرفة تجارة دمشق تقترح شركة تسويق مشتركة مع الجزائر

الوطن

كشفت مديرة العلاقات الاقتصادية والتعاون الدولي في وزارة التجارة الخارجية رانيا أحمد لـ«الوطن» عن تنظيم الوزارة لسلسلة اجتماعات مع جمهورية الجزائر خلال الأيام القادمة في مجال تطوير العلاقات الاقتصادية بما يحقق المصلحة المشتركة للطرفين والتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقعة بين البلدين.

مبينةً أن سورية ستسعى إلى تطوير وتحديث الاتفاقيات التجارية الموقعة بين سورية والجزائر حيث ترتبط سورية والجزائر بعلاقات اقتصادية واتفاقات تجارية تعود إلى عام ١٩٧٩ وقد حل محله الاتفاق التجاري الذي وقع في دمشق في ١٤/٩/ ١٩٩٧ ودخل حيز التنفيذ اعتباراً من ١٥/٤/٢٠٠١ وتم بموجبه تشكيل مجلس رجال الأعمال السوري الجزائري وتضمنت الاتفاقيات السابقة تشكيل اللجنة المشتركة السورية الجزائرية والتي تجتمع مرة في كل سنة في عاصمة إحدى البلدين بالتناوب لمتابعة الاتفاقيات الموقعة وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية وإيجاد الحلول وتذليل الصعوبات وتشجيع التبادل التجاري والاشتراك في المعارض والأسواق الدولية.

وأظهرت دراسة لغرفة تجارة دمشق ضمن هذا الإطار أن أهم الصادرات السورية إلى الجزائر تحتوي بذور كمون ومصنوعات سكرية ومواد غذائية وفولاً وتيناً وتفاحاً وحنطة وزيوت التشحيم وأدوية طب بشري وأقمشة منسوجة ولوازم زينة وألبسة وأحذية وبندورة، على حين تضمنت أهم المستوردات السورية من الجزائر مازوتاً خاماً وفيولاً ومنتجات مدرفلة بالزنك ومنتجات مطلية بالدهان.

وسجلت العلاقات التجارية بين سورية والجزائر في الميزان التجاري فائضاً دائماً لمصلحة سورية طيلة فترة ما قبل الأزمة حيث تقترح غرفة تجارة دمشق تأسيس شركة تسويق مشتركة مستفيدة من الموقع الجغرافي المتميز للجزائر القريب من أوروبا والمطل على المحيط الأطلسي وإنشاء خط ملاحي مشترك بين مرافئ البلدين لنقل الركاب والبضائع وتطوير خطوط الشحن البحري والجوي بما يتناسب مع إمكانيات تطوير علاقات التبادل التجاري وإقامة المعارض المشتركة وإعفائها من القيود وإعطائها المزيد من التسهيلات للتعريف بالسلع السورية في السوق الجزائرية بصور أكثر فاعلية وبشكل يظهر النهضة الصناعية التي تشهدها سورية وتفعيل دور مجلس رجال الأعمال السوري الجزائري المشترك وزيادة حجم زيارات الوفود التجارية بين البلدين.

علماً أن بيانات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تشير إلى أن الجزائر ليست من الأسواق الواعدة للصادرات السورية وهي ليست من الدول التي نمتلك معها إمكانيات تصدير غير مستغلة وأهم الشركاء التجاريين لسورية من ناحية الصادرات لعام ٢٠١٥ فقد احتلت الأردن المرتبة الأولى بنسبة ١٧,٤٪ من إجمالي الصادرات السورية وبانخفاض بلغ ٤١٪ عن عام ٢٠١٤ وجاءت لبنان في المرتبة الثانية بنسبة ١٤,٣٪ وبتراجع بلغ ٣١ ٪ عن عام ٢٠١٥ ثم تركيا بنسبة ١٣,٢٪ وفي المركز الرابع جاءت مصر بنسبة ١٣,١ ٪ ثم الهند بنسبة ٩,٩ ٪.